

دور الخدمة الاجتماعية في الحد من المشكلات الأسرية العنف الأسري نموذجاً

The role of social work in reducing family problems Domestic violence as a model

د. حواوسة جمال*

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر

تاريخ الارسال: 2018/05/09 تاريخ القبول: 2018/07/03 تاريخ النشر: 2019/01/16

ملخص:

لا شك أن موضوع العنف الأسري من القضايا الهامة ذات الأبعاد الاجتماعية والثقافية والأمنية الجديرة بالاهتمام والدراسة، ونظراً لخطورة ظاهرة العنف الأسري، فإن الخدمة الاجتماعية ومن خلال ممارستها المهنية مع الجانب الأسري يمكنها الحد من هذه الظاهرة واتخاذ الخطوات العلاجية التي تعزز من قدرة الأسرة على حل مشاكلها بنفسها أو بمشاركة الأخصائي الاجتماعي والنفسي. وعليه، هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور الخدمة الاجتماعية في مواجهة ظاهرة العنف الأسري، حيث تناولت دوافع وأسباب العنف الأسري، وأهم النظريات المفسرة له، ودور الخدمة الاجتماعية في الحد من هذه الظاهرة عن طريق توعية المجتمع بكيفية مواجهة مشكلات العنف الأسري.

كلمات مفتاحية: الدور؛ الخدمة الاجتماعية؛ الخدمة الاجتماعية الأسرية؛ العنف؛ العنف الأسري.

Abstract:

There is no doubt that the issue of domestic violence with social, cultural and security dimensions worthwhile and study important issues, due to the seriousness of the phenomenon of domestic violence, the social work and through professional practice with the domestic side can reduce this phenomenon and take remedial steps that strengthen the family's ability to solve its problems by itself or with the participation of social psychologist.

Therefore, this study aimed to highlight the role of social work in the face of the phenomenon of domestic violence, where he dealt with the motives and causes of domestic violence, the most important explanatory theories him, and the role of social work in the reduction of this phenomenon by educating the community on how to cope with domestic violence problems.

Keywords: Role, social work, social work family, violence, domestic violence.

مقدمة:

إذا كانت الأسرة هي المحضن الأول للفرد ومن أهم المؤسسات الاجتماعية الأساسية في المجتمع، فإن عليها تربية أفرادها تربية سليمة بغرس قيم المواطنة فيهم، وضبط سلوكياتهم وتنشئتهم تنشئة صحيحة حتى يصبح المجتمع وحدة متماسكة قوامه القيم والأخلاق الإسلامية، إلا إنه قد يحدث أحياناً أن تفشل

*- الباحث المرسل: houaoussa.djamel@yahoo.fr

الأسرة في القيام بهذا الدور، فنرى أنها تقدم للمجتمع أعضاء مضطربين نفسياً وسلوكياً، وذلك بسبب أنماط السلوك وأنواع التفاعلات التي تستخدمها أحياناً.

فالأسرة التي يغيب عنها الحوار، والاتصال بين أعضائها يؤدي ذلك إلى اضطرابات سوء التكيف والاتصال، فوجود بعض مظاهر العنف داخل الأسرة مثل قيام الأب بضرب الأطفال أو الزوجة من شأنه أن يؤدي إلى اكتساب الأعضاء لسلوك العنف، ولذلك فإن الأسرة تؤثر على الأفراد عندما تستخدم العنف الأسري (Family Violence) كوسيلة للتعامل، فهو ظاهرة خطيرة وآثارها ليست محصورة في الإصابات الجسدية فقط، بل فيما ينتج عنها من خلل في الأداء الاجتماعي والانفعالي للضحية، وأشكال العنف الأسري متعددة منها: ضرب الزوجة، وإيذاء الأطفال جسدياً وجنسياً، وإيذاء الآباء المسنين... الخ.

ويؤثر العنف الأسري على أداء أعضاء الأسرة، فالأبناء الذين يتعرضون أو يشاهدون العنف بين والديهم، أو الزوجة التي تتعرض لممارسات العنف من قبل زوجها، سيؤدي ذلك إلى الإحباط والانسحاب الاجتماعي وازدياد نسب الانتحار، وممارسة السلوكيات العنيفة ذات الطابع الإجرامي أحياناً.

وعلى الرغم من أن العنف الذي تتعرض له الأسرة في المجتمع العربي ليس أمراً جديداً، فقد عُرف منذ أن قتل قابيل هابيل، إلا أن ارتفاع نسبة وقوعه وتعدد أشكاله ومظاهره في الوقت الحاضر، والآثار السلبية المترتبة عنه، دفع بالعديد من الباحثين إلى تحليل هذه المشكلة الاجتماعية من عدة جوانب. وعليه، فإن ظاهرة العنف الأسري تُعد مشكلة معقدة ترتبط بالعديد من العوامل والمتغيرات التي تساهم في وقوعها، كالتغيرات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية. ويبدو من الأهمية التعرف على هذه الظاهرة في مجتمعنا، والإجراءات الوقائية والعلاجية للحد منها، ولإسيما دور الخدمة الاجتماعية في ذلك.

ونظراً لخطورة العنف الأسري وتأثيره السلبي على نسق الأسرة، فقد اهتمت الخدمة الاجتماعية بدراسته للحد منه، والوقوف على مسبباته وتحليل نتائجه السلبية التي تضر بأمن الأسرة والمجتمع، ولهذا يعتبر المجال الأسري من أقدم المجالات التي امتدت إليها جهود الخدمة الاجتماعية المتمثلة في تقديم المساعدات والإرشادات، وتوفير المعلومات المساعدة على حل المشكلات، وتشجيع السلوك الفردي والاجتماعي، وتحسين عملية التواصل داخل نسق الأسرة، وهذا يتوقف على قدرات ومهارات الأخصائي الاجتماعي، وهنا يجب تنمية المهارات التطبيقية للأخصائيين الاجتماعيين العاملين في مجالات الرعاية الاجتماعية وتطوير أدائهم المهني لمواجهة التحديات المعاصرة خاصة تلك المرتبطة بنسق الأسرة ومشكلاتها.

وعليه، فالخدمة الاجتماعية ليست مهنة جديدة في المجال الأسري، فمنذ ظهور هذه المهنة وهي تسعى إلى تحقيق أهدافها الوقائية والعلاجية مع الأسرة، التي تحتاج إلى خدمات وبرامج متنوعة ومختلفة من قبل مؤسسات الخدمة الاجتماعية، لذلك تحاول الخدمة الاجتماعية أن تدرس الأسرة للتعرف على المشكلات التي تعاني منها.

أولاً- مشكلة الدراسة:

لقد انبثق موضوع هذه الدراسة من تزايد ظاهرة العنف الأسري واستفحالها بصورة كبيرة، وإذا انتقلنا لحجم هذه الظاهرة في المجتمع الجزائري تحديداً، فقد سجل مركز الاعلام والتوثيق لحقوق المرأة والطفل (سيداف) في دراسته الأخيرة التي شملت 14 ألف أسرة تعرض 750 ألف امرأة لمختلف أنواع العنف، و600 ألف طفل معنف، و1.5 مليون امرأة محرومة من الشغل بسبب العنف الممارس عليها في الوسط الأسري.¹

ومن جهة أخرى سجلت الشبكة الوطنية لمراكز الاستماع للنساء ضحايا العنف "بلسم" في دراسة أنجزت عام 2009 أن 91 بالمائة من مرتكبي العنف ضد النساء المعنفات هم رجال، ويأتي الزوج في المرتبة الأولى في حالات الإعتداء المسجلة ضد المرأة، وبعدها يأتي الأخ الذي يلعب دور الأب أو الذي يعتقد أن سلطة الأب على البنات قد نقصت²، وحسب المديرية العامة للأمن الوطني، فقد عرفت سنة 2011 تسجيل 6206 حالة اعتداء وعنف بمختلف الأشكال ضد الأطفال، أي بزيادة قُدرت بـ 14 بالمائة عن سنة 2010، وهو مايفسر ارتفاع نسبة العنف الممارس ضد هذه الفئة من سنة لأخرى.³

وعليه، أضحت هذه الظاهرة قضية ملحة تهم الباحثين والمختصين الاجتماعيين ومؤسسات الرعاية الاجتماعية والتنظيمات المهتمة بالشأن الأسري.

وبالنظر إلى مشكلة العنف الأسري، نجد أن للخدمة الاجتماعية دور هام في مجال رعاية الأسرة، حيث ألقى على عاتقها مسئولية كبيرة بما لها من مؤسسات متعددة ومهنيون متخصصون قادرون على الإسهام بأدوار مؤثرة في مجالات الخدمة الاجتماعية المختلفة ومن بينها المجال الأسري الذي أصبح في أمس الحاجة إلى دور الخدمة الاجتماعية لتعيد إليها توازنها واستقرارها حتى تصبح قادرة على أداء وظائفها المختلفة بالصورة التي تجعلها قادرة على التنشئة الاجتماعية التي ينعكس أثرها على أداء المجتمع لوظائفه.

¹- ثرية مسعودة، "سيداف" تكشف عن أكثر من 750 ألف امرأة ضحية العنف الأسري، عن موقع جزييس: www.djazairess.com، تمت زيارة الموقع بتاريخ: 2018/06/03.

²- سهام حواس، أكثر من 750 ألف امرأة تعرضت للعنف سنة 2009 في آخر حصيلة لـ "سيداف"، عن موقع جزييس: www.djazairess.com، تمت زيارة الموقع بتاريخ: 2018/06/03.

³- دليلة خينش، ظاهرة العنف الأسري في الجزائر-دراسة سوسيولوجية-مجلة العلوم الإنسانية، العدد 36/ 37، جامعة محمد خيضر، بسكرة، نوفمبر 2014، ص 96.

ونظراً لأهمية وخطورة ظاهرة العنف الأسري وما يحيط بها من كتمان داخل الأسر، وما تُغلف بها من سرية، وما يشوبها من حواجز اجتماعية واعتبار أن الخوض في المسائل الأسرية شأن داخلي من العيب إظهاره أمام الغير، فإن الخدمة الاجتماعية ومن خلال ممارستها المهنية مع الجانب الأسري يمكنها الوقوف على مشكلات الأسرة من الداخل، والتبصر بحجم الأخطار والآثار السلبية التي يمكن أن تسببها تلك المشكلات أو تؤثر على الكيان الأسري.¹

فالخدمة الاجتماعية الأسرية بوصفها مجال نوعي للخدمة الاجتماعية قد يكون لها دور في مواجهة العنف الأسري من خلال المهام والمسؤوليات والواجبات والوظائف التي يقوم بها الأخصائيون الاجتماعيون. وعليه، فإن الإشكالية التي تسعى هذه الدراسة لاستجلائها تتمثل في محاولة الإجابة عن التساؤلات الآتية:

- ما هي دوافع وأسباب العنف الأسري وأهم النظريات المفسرة له؟
 - هل للخدمة الاجتماعية دور في الحد من العنف الأسري؟، وفيما يتجلى ذلك؟
 - كيف يساهم الأخصائي الاجتماعي كوسيط في علاج مشكلة العنف الأسري؟
 - ماهي الحلول المقترحة لتفعيل دور الخدمة الاجتماعية في الحد من الظاهرة؟
- ثانياً- الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات التي تناولت دور الخدمة الاجتماعية في علاج مشكلات العنف الأسري نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

1-دراسة يونس حسن يونس (2004):²

وهي عبارة عن رسالة ماجستير بعنوان: "دور الخدمة الاجتماعية في مجال الأسرة" هدفت إلى التعرف على الدور الذي تلعبه الخدمة الاجتماعية في المجال الأسري، وأهم المشكلات التي تعوقها، حيث توصلت الدراسة إلى أن قلة الدعم المالي من المعوقات الأساسية التي تعوق الخدمة الاجتماعية وتحد من القيام بدورها تجاه الأسرة، كما أن أغلب الذين يعملون في المنظمات والمؤسسات بولاية بحر الجبل (في السودان) غير متخصصين في مهنة الخدمة الاجتماعية التي تقوم بدور كبير تجاه الأسرة في هذه الولاية.

¹- عائض سعد أبو نخاع الشهري، الخدمة الاجتماعية ودورها في مواجهة المشكلات الأسرية المعاصرة: العنف الأسري نموذجاً، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، المجلد: 17، العدد: 02، المملكة العربية السعودية، 2009، ص 109.

²- يونس حسن يونس، دور الخدمة الاجتماعية في مجال الأسرة، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية تنمية المجتمع، جامعة القرآن الكريم، السودان، 2004.

2-دراسة رشاد أحمد عبد اللطيف (2005):¹

تناولت هذه الدراسة "الأدوار والمسئوليات والمداخل المهنية لمواجهة العنف الأسري"، واستعرضت المداخل المهنية لمواجهة مشكلة العنف الأسري وأهم المهارات التي يجب توافرها للعمل مع حالات العنف الأسري ومنها مهارات توجيه التفاعل، ومهارات جمع المعلومات والتقدير، المهارات التطبيقية أو المهنية، وخرجت الدراسة بتصور مقترح لمجالات تطبيق السياسة الوقائية لمواجهة مشكلة العنف الأسري.

3-دراسة أماني محمد رفعت قاسم (2009):²

جاءت الدراسة بعنوان: "نحو برنامج مقترح لتنمية المهارات المهنية للأخصائيين الاجتماعيين في العمل مع حالات العنف الأسري"، وهدفت إلى التعرف على واقع المهارات المهنية التطبيقية للأخصائيين الاجتماعيين العاملين مع حالات العنف الأسري في ضوء أسس الممارسة المهنية لخدمة الفرد، ووضع برنامج مقترح لتنمية تلك المهارات لتطوير أدائهم المهني بما يتفق مع المتغيرات المعاصرة المرتبطة بطبيعة تفاقم مشكلة العنف الأسري، وتوصلت الدراسة إلى أنه يمكن وضع برنامج مقترح لتنمية المهارات المهنية للأخصائيين الاجتماعيين في العمل مع حالات العنف الأسري.

4-دراسة يس علي أحمد رزق (2013):³

جاءت الدراسة بعنوان: "دور الخدمة الاجتماعية في مجال حماية الأسرة والطفل"، حيث هدفت إلى معرفة المشكلات والصعوبات التي تواجه الأسرة والعوامل المؤثرة على اتجاهاتها وقيمها الاجتماعية، وكذلك الوقوف على مدى تأثير الثقافات الوافدة في تغيير قيم الأسرة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية. وأجريت هذه الدراسة على عينة مكونة من (30) مفردة، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج نذكر منها أن للخدمة الاجتماعية دور لا يستهان به في مجال حماية الأسرة والطفل وذلك من خلال ما تقدمه من دور وقائي وعلاجي وخدمات اجتماعية إرشادية، كما أن الضغوط الاجتماعية والنفسية والاقتصادية واحدة من مسببات المشكلات الأسرية، بالإضافة إلى عدم وجود اعتراف من المجتمع والمؤسسات المدنية بمهنة الخدمة الاجتماعية.

وهذه الدراسات تؤكد على أن العنف الأسري أصبح من أبرز الموضوعات التي تواجه الأسرة، والتي تحتاج إلى الإعداد المهني المستمر للأخصائيين الاجتماعيين وتدريبهم للتعامل مع حالات العنف الأسري والمرتبطة بمهارات تطبيق أسس الممارسة المهنية لخدمة الفرد.

¹- رشاد أحمد عبد اللطيف، الأدوار والمسئوليات والمداخل المهنية لمواجهة العنف الأسري، بحث مقدم للمؤتمر العربي الإقليمي لحماية الأسرة من العنف، المملكة العربية السعودية، 13-15 ديسمبر 2005.

²- أماني محمد رفعت قاسم، نحو برنامج مقترح لتنمية المهارات المهنية للأخصائيين الاجتماعيين في العمل مع حالات العنف الأسري، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، العدد 26، ج 1، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، مصر، أبريل 2009.

³- يس علي أحمد رزق، دور الخدمة الاجتماعية في مجال حماية الأسرة والطفل (دراسة حالة وحدة حماية الأسرة والطفل)، رسالة ماجستير (منشورة)، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، نوفمبر 2013.

ثالثاً-أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في أهمية مهنة الخدمة الاجتماعية ودورها في حل المشكلات الأسرية والعمل على الوقاية منها وعلاجها وحلها، كذلك تنبع أهمية هذه الدراسة من الدور الذي يمكن الاستفادة منه عبر منهجية الخدمة الاجتماعية في الحد من ظاهرة العنف الأسري من خلال جهود الأخصائيين الاجتماعيين في التعامل مع هذه الظاهرة في مجال الممارسة المهنية وتطبيقاتها.

رابعاً-أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الحالية إلى محاولة التعرف على دور الخدمة الاجتماعية في الحد من ظاهرة العنف الأسري، وذلك من خلال:

- 1-التطرق إلى أهم الدوافع والأسباب التي تقود إلى العنف الأسري، وأهم النظريات المفسرة له.
- 2-التركيز على الدور الملموس للخدمة الاجتماعية في التعامل مع ضحايا العنف الأسري، وإلقاء الضوء على دور الأخصائي كوسيط في مواجهة هذه الظاهرة.
- 3-التعرف على واقع المهارات المهنية للأخصائيين الاجتماعيين العاملين مع حالات العنف الأسري في ضوء أسس الممارسة المهنية لخدمة الفرد.
- 4-تقديم بعض المقترحات التي من شأنها تحسين مستوى أداء الأخصائيين الاجتماعيين، والتغلب على المشكلات التي تواجههم مع ظاهرة العنف الأسري، وتزويدهم بالموشرات التي يجب مراعاتها أثناء التعامل مع ضحايا هذه الظاهرة.

خامساً-منهج الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على المسح التحليلي الوصفي المكتبي لدور الخدمة الاجتماعية في الحد من العنف الأسري المبني على مراجعة مفاهيم الأخصائي الاجتماعي وأدواره وتفسيريهما، والتي تطرقت إليهما بعض الأبحاث والدراسات والنظريات المفسرة لظاهرة العنف الأسري، وصولاً لأهداف الدراسة.

سادساً-مفاهيم الدراسة:

1-مفهوم الدور:

يستخدم مصطلح الدور (Role) في علم الاجتماع وعلم النفس والانثربولوجيا بمعاني مختلفة، فينطلق كمظهر للبناء الاجتماعي على وضع اجتماعي معين يتميز بمجموعة من الصفات الشخصية والأنشطة، تخضع لتقييم معياري لحد ما قبل أولئك الذين يكونون في الموقف ومن قبل الآخرين.¹

¹ - محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006، ص 358.

ويعتقد لينتون أن المكانة هي مجموعة الحقوق والواجبات وأن الدور هو المظهر الدينامي للمكانة، فالسير على هذه الحقوق والواجبات معناه القيام بالدور¹، فالدور نموذج يرتبط بوضع محدد للمكانة داخل جماعة أو موقف اجتماعي.

2- مفهوم الخدمة الاجتماعية:

الخدمة من خدم، يخدم، بمعنى خدم له أو قدم للغير مساعدة عادت عليه بالنفع²، والخدمة الاجتماعية (Social Work) علم وفن يهدف إلى مساعدة الأفراد في المجتمع للوصول بهم إلى أقصى حد ممكن من الرفاهية والأمن. وذلك بواسطة الأخصائي الاجتماعي في مؤسسة اجتماعية لتنمية القيمة والرفاهية الاجتماعية للأفراد والجماعات³، وهي تعمل في ميدان المشكلات الاجتماعية لتمكين الناس من مواجهة فعالة تصل إلى حد التغلب عليها أو التخفيف من حدة آثارها.

3- مفهوم الخدمة الاجتماعية الأسرية:

تشير الخدمة الاجتماعية الأسرية (Family Social Work) إلى الجهود المبذولة بأسلوب فعال بغرض تنمية وصيانة العلاقات الأسرية، والوصول بالأفراد إلى درجة عالية من الاستقرار والطمأنينة. كما تشير إلى مجموعة الأنشطة التي تختص أو تعمل بمجال حماية الأسرة ودعمها من حيث أدائها الاجتماعي وعلاج ما تواجهه من صعوبات تهدد استقرارها⁴.

4- مفهوم العنف:

العنف (Violence) في اللغة، غُنف به، وعليه غُنفًا، وعنافة. أخذه شدة وقسوة، ولامه وعيره...⁵، وهو استخدام القوة المادية أو المعنوية لإلحاق الأذى بالآخرين بطرق غير مشروعة، ويشمل العنف الجسدي واللفظي والرمزي... الخ.

ويرى جورج جنبر أن العنف هو التعبير الصريح عن القوة البدنية ضد الذات وضد الآخرين أو هو إجبار الفعل ضد رغبة شخص على أساس إيذائه بالضرر أو قتل النفس أو إيلاها، ويرى راموث أن العنف هو كل مبادرة أو فعل يتدخل بصورة غير مشروعة وخطرة في حرية الآخر، في التفكير والرأي والتقرير⁶.

¹ - المرجع نفسه، ص 358.

² - المنجد الأبجدي، دار الشرقية، بيروت، لبنان، 1967، ص 85.

³ - محمد سيد فهمي، السلوك الاجتماعي للمعوقين، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002، ص 24.

⁴ - عائض بن سعد الشهري، الخدمة الاجتماعية وظاهرة العنف الأسري، بحث مقدم لمؤتمر الأسرة والتغيرات المعاصرة، الجمعية السعودية لعلم الاجتماع والخدمة الاجتماعية، أيام 10-12 ماي 2008، ص 07.

⁵ - أبو الفضل محمد، لسان العرب، ج 4، دار المعرفة، القاهرة، مصر، 1979، ص 3132.

⁶ - علي بوعنافة، بلفاسم سلاطية، علم الاجتماع التربوي، دار الهدى للطباعة والنشر، دون سنة، بسكرة، ص 232.

وهو أيضاً الاستخدام غير المشروع للقوة المادية بأساليب متعددة لإلحاق الأذى بالأشخاص والإضرار بالممتلكات، ويتضمن ذلك معاني: العقاب والاعتصاب.¹

أما مجمع الفقه الإسلامي فيعرف العنف على أنه أفعال أو أقوال تقع من أحد أفراد الأسرة على أحد أفرادها تتصف بالشدة والقسوة تلحق الأذى المادي أو المعنوي بالأسرة أو بأحد أفرادها.²

5- مفهوم العنف الأسري:

العنف الأسري (Family violence) هو استخدام غير مبرر للسلطة والقوة يهدف إلى إيذاء طرف ضعيف في الأسرة الواحدة. ويمكن أن تتسع دائرته لتشمل ضحايا آخرين من العائلة ومن خارج دائرتها بما في ذلك الخالات والعمات والأخوال والأعمام وغير ذلك. ويحدث ذلك في وقت تكون فيه الأسرة حائزة على تغطية شاملة لنطاق واسع من الروابط المتبادلة والدعم والالتزامات.³

سادساً- دوافع وأسباب العنف الأسري:

إن الباحث عن العنف في النصوص المقدسة في اليهودية والمسيحية والإسلام، سيجد ما يكفيه منها ليكون دليلاً على إدانتها جميعاً، واتهامها بأنها مصدر العنف لاتباعها، وخصوصاً إذا اعتبرنا أسفار العهد القديم جزءاً لا يتجزأ من أسفار الكتاب المقدس المسيحي، حيث وردت قصة ابني آدم في سفر التكوين⁴، متحدثين عن أول حادثة قتل طرأت في الأرض. ومن خلال تتبع التقارير سيظهر ابتداءً بأن هذه المشكلة ليست حكراً على مجتمع دون سواه، أو على طبقة دون سواها، مع التسليم بأن نسبة انتشار الظاهرة قد تختلف من مجتمع لآخر، أو من شريحة اجتماعية لأخرى، حيث أن دولاً متقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، تعاني من هذه الظاهرة على حدٍ سواء مع دول من العالم الثالث كجنوب أفريقيا.⁵ والعنف الأسري ماهو إلا نتيجة لتراكم عدة عوامل ودوافع ثقافية واجتماعية واقتصادية وسياسية... الخ نذكر منها:

1- الدوافع الذاتية:

وهي التي تكونت لدى الفرد منذ طفولته نتيجة للإهمال وسوء المعاملة. فقد يكون الزوج تربى على العنف منذ صغره، مما يجعل هذا الأمر ينطبع في ذهنه، ويمارسه في المستقبل. وقد أثبتت الدراسات

¹ - Michel Legrain, Le grand Robert, ed Robert, paris, 1997, p 742.

² - عبد الله جاسم كردي، العنف الأسري، معالجات إسلامية في ضوء آيات وأحاديث الرفق، الكتاب السنوي لمركز أبحاث الطفولة والأمومة، المجلد: 05، العدد: 02، جامعة ديالى، العراق، 2010، ص 86.

³ - عائض بن سعد الشهراني، مرجع سابق، 06.

⁴ - سفر التكوين، الإصحاح الرابع عدد 1-15، والقصة ذُكرت في القرآن الكريم.

⁵ - ناصر الدين محمد الشاعر، العنف العائلي ضد المرأة- أسبابه والتدابير الشرعية للحد منه، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية)، المجلد: 17، العدد: 02، نابلس، فلسطين، 2003، ص 333.

الحديثة بأن الطفل الذي يتعرض للعنف إبان فترة طفولته يكون أكثر ميلاً نحو استخدام العنف من ذلك الطفل الذي لم يتعرض للعنف فترة طفولته.¹

إن الذين يتسببون في أفعال العنف داخل الأسرة هم من الذين عندهم تاريخ مع الجريمة، فقد وجد (Grayford) أن خمسين بالمئة من الأزواج الذين ضربوا زوجاتهم سبق لهم أن قضوا وقتاً في السجن، إذ أن العنف عند هؤلاء ليس بالشيء العارض بل هو الطريق لوضع حد لمختلف ألوان الاختلاف مع الآخرين.²

2-الاعتقادات والتصورات الخاطئة:

تعود الأسباب التي تؤدي إلى استخدام الشخص للعنف إلى اعتقاداته التي تجعله يؤمن بمشروعية العنف، والتربية التي يتلقاها الزوج من بيئته ومجتمعه وأسرته والتي تصور له فعل العنف وكأنه أمر طبيعي يحصل داخل كل أسرة، فهناك عادات وتقاليد سيئة اعتادها المجتمع تتطلب من الرجل قدراً من الرجولة بحيث لا يتوسل في قيادة أسرته بغير العنف، وإلا فهو ساقط من عداد الرجال.

وهذه التصورات الخاطئة تتناسب طردياً مع الثقافة التي يحملها المجتمع، فكلما كان المجتمع على درجة عالية من الثقافة والوعي، كلما تضاعف دور هذه التصورات حتى تنعدم في المجتمعات الراقية. وتأتي أسباب العنف الأزواج على زوجاتهم في مقدمتها نقاش الزوجة مع زوجها بطريق غير مناسبة، وتعاطي بعض الأزواج للمخدر، وعدم تلبية الزوجة لطلبات زوجها.³

3-الفقر وصعوبة ظروف المعيشة:

تعتبر البطالة والفقر والديون وما إلى ذلك من مسببات الضغوط النفسية للزوج وتزيد من شعوره بالعجز والضعف، ولا يعتبر الفقر مؤثراً على شخصية الفرد إلا في حال استمراره مدة زمنية طويلة، فالإنسان إذا عانى ضيقاً مادياً مؤقتاً، وكان يتمتع بالتربية الدينية والأخلاقية، فإنه نادراً ما ينقلب إلى استعمال العنف. كما أن الإجرام ليس رهناً بضغوط ظروف اقتصادية سيئة في وقت ما بقدر ما هو رهن بتواتر هذا الضغط واستمرار تأثيره على الفرد وعلى سلالته على مر الأوقات.⁴

4-التأثر بما تعرضه وسائل الإعلام: ويتمثل هذا في مشاهدة الأفلام العنيفة التي تدفع الزوج إلى تطبيق ما رأى على أسرته، وقد أثبتت الدراسات خطأ هذه النظرية إذ أن التعرض لوسائل الإعلام التي تعرض الممارسات العنيفة لا تنفس عن الفرد بقدر ما تدفعه وتحضه على ممارسة السلوك العنيف.⁵

¹ عبد الله بن أحمد العلاف، العنف الأسري وآثاره على الأسرة والمجتمع، موقع صيد الفوائد: www.saaaid.net، ص 06.

² مصطفى عمر النير، الأسرة العربية والعنف ملاحظات أولية، مجلة الفكر العربي، العدد: 83، السنة: 17، شتاء 1996، ص 38.

³ زكريا أحمد الشربيني، عنف الآباء على الأحمات، وانعكاساته على أطفالهم كما تراه عينة من المتزوجات الإماراتيات، مجلة جامعة الملك عبد العزيز (الآداب والعلوم الإنسانية)، المجلد: 16، العدد: 02، السعودية، 2008، ص 360.

⁴ بهنام رمسيس، المجرم تكويناً وتقويماً، منشأة دار المعارف، الإسكندرية، مصر، دون سنة، ص 219.

⁵ محمد بن عبد الرحمن الحضيف، كيف تؤثر وسائل الإعلام، مكتبة العبيكان، الرياض، السعودية، 1994، ص 73.

وقد دلت الأبحاث والدراسات على وجود علاقة بين ارتفاع نسبة الجريمة وبين العنف التلفازي، حيث نشرت منظمة الائتلاف الدولي ضد العنف التلفازي بحثاً استغرق إجراؤه (22 عاماً) أظهر الأثر التراكمي للتلفاز الذي يمتد حتى عشرين سنة لتظهر نتائجه، حيث أنه هناك علاقة مباشرة بين أفلام عنف التلفاز في الستينات وارتفاع الجريمة في السبعينات والثمانينات، وقالت المنظمة: إن ما يتراوح بين 25 بالمائة و50 بالمائة من أعمال العنف في سائر العالم سببها العنف في التلفزيون والسينما.¹

5-المشكلات النفسية والأخلاقية

قد تفقد الظروف النفسية المعيّف عقله وتخرجه عن طوعه، ومنها الأمراض النفسية التي تؤدي إلى العدوان "السيكوباتية"، أو ما يعرف بحالة التخلق النفسي أو الروحي. ويبدأ تطور الحاسة الخلقية عند السيكوباتيين منذ الطفولة، حيث يبدي السيكوباتيون سلوكاً عدوانياً منذ السنين الأولى لحياتهم²، ويحدد البعض أسباب العنف الأسري الموجه نحو الأطفال بأنها ذات جذور قديمة نابعة من مشكلات سابقة، وبالتالي فإن الشخص الذي ينحدر من أسرة مارس أحد أفرادها العنف عليه ففي أغلب الأحيان، فإنه سوف يمارس الدور نفسه لذا فمن الضروري معرفة علاقة الأم المعتدية على أبنائها بوالدها في صغرها.

وهناك الانحرافات الأخلاقية مثل شرب الخمر والمخدرات التي تزيد من حدة الخلافات العائلية وتؤدي إلى العنف، وفي دراسة للمقدم سعاد عبد الله محمد نائب رئيس قسم مكافحة المخدرات بعدن، تبين أن جرائم الاعتداء على المحرمات في اليمن كان معظمها بسبب تعاطي الخمر وقلة الوازع الديني.³

6-الاستهانة والاستفزاز:

إن الاستهانة بالجاني والتقليل من شأنه أمام الآخرين يدفعه إلى الانتقام يرد فيه الإذلال ويسترد فيه كرامته، ومن نماذج هذه التصرفات مجادلة الزوجة لزوجها وتحقير أفكاره أمام الآخرين الأمر الذي يؤدي إلى إحساسه بالدونية مما يدفعه إلى الاعتداء على زوجته بالضرب انتقاماً من تحقيرها وإهانتها له. ومن هذه النماذج أيضاً استفزاز الأبناء لوالديهم حين يهملون دراستهم، أو يثيرون ضوضاء في المنزل حينما يرغب الوالد في الراحة والهدوء، أو حين يعتدون على أخوتهم، أو حين يرفضون الالتزام بأداء الفروض الدينية.⁴

¹ مروان كجك، الأسرة المسلمة أمام الفيديو والتلفزيون، دار الكلمة الطبية، القاهرة، مصر، 1986، ص 129.

² أنتوني ستور، العدوان البشري، ترجمة محمد أحمد غالي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر، 1975، ص 153.

³ محاسن الحواتي، العنف العائلي مظاهره ومعالجته، موقع أمان: www.amanjordan.org

⁴ طريف شوقي، محمد فرج، العنف في الأسرة المصرية، بحث مقدم لمؤتمر الأبعاد الاجتماعية والجناائية للعنف في المجتمع المصري، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجناائية، 2002، ص ص 20-19.

إن العنف الذي يمارس في إطار الأسرة لا يؤخذ بالجدية نفسها مما يترتب عليه من آثار سلبية تؤثر في العلاقات الاجتماعية داخل الأسرة مما يؤثر في نمط الشخصية، وبخاصة عند الأطفال مما يؤدي على المدى البعيد إلى خلق أنماط مشوشة في التعامل والعلاقات والتي تنعكس في سلوكيات الأفراد وهذا قادر بدوره على إعادة إنتاج العنف سواء داخل الأسرة أو خارجها في المجتمع.¹

سابعاً- المدخل النظرية المفسرة لظاهرة العنف الأسري:

تعتبر نظرية العنف المستحث من قبل وسائل الإعلام من النظريات الشائعة بين علماء الاجتماع. أما علماء الأنثروبولوجيا فيقفوا على النقيض من غيرهم، حيث أنهم لا يرون العنف كسلوك منحرف بل أنه تكيف تطوري طبيعي²، ويمكن تصنيف هذه النظريات إلى أربع مداخل أساسية هي:

1- المدخل الفردي:

يضم هذا المدخل النظرية السيكلوجية المرضية التي ترى أن سبب العنف يكمن في الخلل الخلقي أو الشذوذ الذي يحدث عند بعض الأفراد. وقد تم استخدام النموذج السيكلوباتي لتفسير أحداث العنف الكري ذات الشهرة الواسعة مثل تلك التي حدثت في أمريكا (Manson Killings, Richard Speck,...)، ولكنه طبق على الدراسات الأسرية في تفسير ظاهرة سوء معاملة الأطفال.³ فالدافع وراء سلوك العنف حسب هذه النظرية يتحدد في أمرين: الأول أن تتغلب النفس ذات الشهوة نتيجة للضعف، وعدم قدرتها على القيام بوظيفتها في الرقابة والردع، والثاني العقد النفسية التي يمكن أن تنجم عن الكبت.⁴

كما يضم هذا المدخل نظرية المسكرات التي ترى أن الكحول والمخدرات تقوم بفعل تنشيط الميول العنيفة الموجودة في الإنسان، فأغلب المتورطين في العنف الأسري عادة ما يكونون إما مدمنين أو متعاطين قبل قيامهم بالعنف. ويرى كل من (Mc Andrew and Edgerton, 1969) أن العلاقة بين المسكرات وحدوث العنف قد لا تكون بفعل الخصائص الكحولية المحايدة للموانع على مستوى الأنا الأعلى، وإنما قد تزود عملية الشرب في حد ذاتها الأفراد بمبرر مناسب لسلوكهم العنيف، وهنا تصبح عملية الشرب وسيلة للتخلص من مسؤولية الانحراف.⁵

¹- سميرة موسى البديري وآخرون، العنف الأسري وعلاقته ببعض المتغيرات لدى المرأة العراقية، مجلة كلية التربية للبنات، المجلد: 20، العدد: 02، جامعة بغداد، 2009، ص 2.

²- Patricia Tursi, Conflict, Violence and Explanations, Conference Programme, September, 2003, www.inter-disciplinary.net.

³- أنيسة بريغت عسوس، النظريات الاجتماعية المفسرة للعنف الأسري، مجلة الجامعة المغاربية، العدد: 08، السنة: 04، طرابلس، ليبيا، 2009، ص ص 216-217.

⁴- Freud. A, Comments on Aggression, The International Journal of Psychoanalysis, 53, 1972, p p 163- 171.

⁵- أنيسة بريغت عسوس، مرجع سابق، ص 218.

2- المدخل النفسي الاجتماعي:

تركز نظريات المدخل الاجتماعي السيكولوجي (Socio-psychological Approach) على تفاعل الفرد مع بيئته الاجتماعية ومع الآخرين، ومن هذه النظريات نجد نظرية الإحباط والعدوانية (Frustration – Aggression Theory) التي تنطلق من مسلمة أساسية مفادها أن السلوك العدواني نابع من الإحباط، نتيجة تعرض الفرد داخل الأسرة للعنف الجسدي أو العاطفي. فالإحباط يُنتج دافعاً عدوانياً يستثير سلوكاً قد ينتهي بإيذاء الآخرين، وأن هذا الدافع ينخفض تدريجياً بعد أن يقوم الإنسان بإلحاق الأذى بغيره، وهذه العملية تُسمى التنفيس، أو التفريغ.¹

أما نظرية التعلم الاجتماعي فتتطرق إلى العنف على أنه سلوك متعلم، فالأفراد ينتهجون سلوكيات عنيفة لأنهم تعلموا مثل هذه السلوكيات عن طريق التقليد. فبعض سمات الشخصية قد يتعلمها الفرد من خلال محاكاته لسلوك الآخرين، وكذلك عن طريق المكافأة، أو العقاب على سلوك قام به يمكن إعادته وتكراره إذا تلقى عليه مكافأة، وهذا ما يسمى بالتدعيم.²

وفي بعض الثقافات الفرعية قيماً كثيرة تمجد العنف وتحض عليه فيشرب الصغار وخصوصاً الذكور ولديهم قناعات ومبررات مؤيدة للعنف، وبالتالي تسهل عليهم مهمة توظيفه في الأنشطة اليومية.³ أما عن نظرية الموقف الذاتي التي جاء بها (Kaplan) سنة 1972، تقترح بأن الأفراد الذين ينقصهم احترام الذات ينظر إليهم على أنهم ينزعون إلى تبني أنماط انحرافية كوسيلة للحصول على الاهتمام من قبل الآخرين، ومن ثم بلوغ موقف ذاتي إيجابي. والعنف يحدث عندما يكابد المرء ليتغلب على مواقفه الذاتية السلبية التي تظهر من جراء عملية الاستهانة بالتجربة النفسية الاجتماعية، إلا أن نقائصها تكمن في عدم كفاية اقتراحاتها في عملية تفسير المستوى العالي للعنف داخل الأسرة... ومن ثم فإنه ينظر إلى الشباب الذكور على أنهم ميالون إلى اختيار مسار العنف، وذلك من أجل تكوين هوية إيجابية.⁴

3- المدخل الاجتماعي الثقافي:

يتمثل هذا المدخل في النظرية الوظيفية التي ترى أنه على الرغم من أن العنف يحدث جروحاً، وفي بعض الأحيان يقضي إلى الموت، فإنه يستوفي بعض الوظائف الاجتماعية، وإذا لم يكن ذلك على المدى القريب، فإن ذلك سوف يحدث مع مرور الزمن على الأقل.⁵

¹- صلاح الدين وتد، بدران بدير، العنف الأسري وعلاقته بالمستوى الاقتصادي والدراسي لدى أهالي طلبة المدارس الثانوية في محافظة بيت لحم، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية)، المجلد: 27، العدد: 07، نابلس، فلسطين، 2013، ص 1419.

²- المرجع نفسه، ص 1418.

³- مصطفى عمر النير، العنف العائلي، عرض: إيمان شريف قائد، مجلة إضافات، العدد: 02، يناير 1999، ص ص 191-194.

⁴- أنيسة بريغت عسوس، مرجع سابق، ص ص 220-221.

⁵- Coser. L.A, Continuities in the Study of Social Conflicts. New York: Free Press. 1976, p 74.

ويرى كوزر بأن العنف يخدم ثلاث وظائف أساسية هي: يمكن أن يعمل العنف بالنسبة للفرد كحقل للإنجاز، وبالنسبة للمجتمع المحلي كإشارة خطر، وبالنسبة لغير المشاركين فيه أو الملاحظين كفعل محفز وعند تطبيق هذه الوظائف الاجتماعية للعنف على الأسرة، بإمكاننا استخدام العنف كنسق صغير للأسرة، وذلك كتعويض للمكافآت غير الكافية في العالم المهني بصفة عامة.¹

أما النظرية البنائية (Structural Theory of Violence) فتفترض أن الانحراف موزع بطريقة غير متساوية في البناء الاجتماعي مع وجود العنف بصفة أكثر في أوساط الأشخاص المنتمين إلى الطبقات الدنيا في السلم الاجتماعي الاقتصادي. وتتمثل الاستجابة المألوفة لهذه الإحباطات والحرمان في رد الفعل العنيف²، وعليه فحدوث العنف هو نتيجة للتوزيع التفاضلي لبعض الأسباب المؤدية إلى وقوعه (الضغط النفسي والإحباطات... الخ)، وكذلك التجارب التعليمية المختلفة التي تقدم مثلاً يحتذى به، ومعايير وقيماً تشرع استخدام العنف.

أما عن نظرية الثقافة الفرعية فترى أن العنف هو نتيجة المشاركة في الثقافة الفرعية والتعلم منها، حيث أوضح تاونسند (Tawncend) أن الثقافة الفرعية بحكم تعريفها إنما تتكون من أنساق متميزة للقيم والمعتقدات...، ويتم انتقال هذه القيم من جيل لآخر خلال عمليات التنشئة والضبط الاجتماعي، وهذا ما ينطبق على العنف. فبعض الجماعات والقبائل تورث أبناءها العنف وتراه سلوكاً مشروعاً ومقبولاً بل ومحبذاً³، فالأفراد يتشربون القيم والاتجاهات الأساسية من ثقافتهم الفرعية.

4- المدخل البيولوجي:

ساد التفسير البيولوجي للعنف الاجتماعي في القرن الماضي، وفي بداية هذا القرن عند العالمين "وليام جيمس" و"كارل لانج" إذ أن ردود الفعل الانفعالية كالغضب أو التوتر تسبب ردود فعل نوعية على مستوى الغدد الصماء، وتغير في دقات القلب، وتبدد في التنفس... الخ، وتحدث ردة الفعل هذه الحالة النفسية التي نطلق عليها العدوان أو العنف، ولابد أن تحصل عملية تفريغ عدواني، وإذا لم يتم تفريغ العدوانية خارجاً بالكلام أو الموقف، فسيتم تفريغها داخلياً، مسببة الاضطرابات الحادة المزمنة داخل الجسم.⁴

ويفسر المدخل البيولوجي سلوك العنف على أنه يحدث بسبب انحرافات في وظائف الدماغ. واستند علماء الأعصاب إلى معطيات التشخيص التي تمت باستخدام آلة قراءة الدماغ

¹- Ibid, p 80.

²- Ibid, p 59.

³- غانم عبد الله، علم الاجتماع الجنائي الإسلامي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 1994، ص 96.

⁴- صلاح الدين وتد، بدران بدير، مرجع سابق، ص 1419.

(fMRI)*، لمشاهدة نماذج النشاط في أدمغة الأشخاص أثناء تفكيرهم أو قيامهم بأنشطة متعددة، حيث استطاع علماء الأعصاب وضع خريطة لوظائف الدماغ، وباستخدام هذه الخريطة كمخطط فإنه يمكن الآن استخدام التصوير الوظيفي لإظهار الانحرافات الحاصلة في وظيفة الدماغ التي تؤدي إلى حدوث العنف والسلوكيات غير الطبيعية.

تاسعاً- دور الخدمة الاجتماعية في الحد من ظاهرة العنف الأسري:

1- أهمية الخدمة الاجتماعية في المجال الأسري:

لعبت الخدمة الاجتماعية دوراً هاماً في النهوض بالمجتمع الإنساني عن طريق حل المشكلات الاجتماعية والتخفيف من حدتها ولاسيما في محيط الأسرة، حيث عملت الخدمة الاجتماعية على تفادي وقوع الأسرة في المشكلات التي تهدد كيانها كالاضطرابات الأسرية والعنف الأسري أو اختلال تنشئة الأبناء وغيرها من الصور التي تؤثر من نمو الأسرة وتعرقل من أداء أدوارها ووظائفها.

والخدمة الاجتماعية تمثل مجموعة الجهود والخدمات الإنسانية المختلفة التي يتم تقديمها بطرق علمية منظمة ومعروفة والتي يمارسها أخصائيون اجتماعيون تم إعدادهم إعداداً علمياً بغرض تقديم الخدمات العلاجية والوقائية والإنمائية بما يساعد على تلبية ومقابلة احتياجات الإنسان كفرد أولاً وعضو في الجماعة أو المجتمع ثانياً، وذلك من خلال المؤسسات الاجتماعية التي تُمارس من خلالها مهنة الخدمة الاجتماعية.¹

ويتم تفعيل الخدمة الاجتماعية من خلال منهجية خاصة، لها طريقة محددة في المعالجة والطرح وتعتمد على جهود الأخصائيين الاجتماعيين المؤهلين وعلى طرق علمية مدروسة تخدم المجتمع بأسره، حيث خلصت إحدى الدراسات إلى تصور مقترح لتفعيل دور الخدمة الاجتماعية في التخفيف من المشكلات الاجتماعية الناتجة عن العنف الأسري، ومن أهم الأدوار المقترحة نشر الوعي المجتمعي لحماية أفراد الأسرة من العنف الأسري، والمطالبة بزيادة عدد مكاتب التوجيه والاستشارات الأسرية، والعمل مع الجهات المتخصصة لتفعيل إصدار تشريعات وقوانين تختص برعاية ضحايا العنف الأسري.²

وتتضح مرونة مفهوم الخدمة الاجتماعية في التعامل مع الجوانب الأسرية والعمل على الارتقاء بالأسرة وتوفير الرعاية الاجتماعية لأفرادها، واستخدام كافة إمكانيات الخدمة الاجتماعية المتيسرة في المجتمع، وهنا يأتي دور الأخصائيين الاجتماعيين في تقريب أفراد الأسرة مع بعضهم البعض، مما يدعم

* (fMRI): Functional Magnetic Resonance Imaging، تصوير مناطق الدماغ تشريحياً وإلتقاط صور له.

¹ عائض بن سعد الشهراني، الخدمة الاجتماعية وظاهرة العنف الأسري، مرجع سابق، ص 20.

² غير بنت سعد بن مطلق الحربي، تصور مقترح لتفعيل دور الخدمة الاجتماعية في التخفيف من المشكلات الاجتماعية الناتجة عن العنف الأسري، رسالة ماجستير منشورة في الخدمة الاجتماعية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، السعودية، 2011، ص 02.

ويعزز قيام الأسرة بأداء وظائفها الاجتماعية الأساسية في المجتمع، كما أن الخدمة الاجتماعية تعمل من أجل تفادي وقوع الأسرة في المشكلات التي تهدد كيانها من العنف أسري أو تفكك أخلاقي أو اختلال تنشئة أبنائها أو غيرها من الصور التي تؤخر نمو الأسرة وتبطئ من سير أداء أدوارها الاجتماعية والتربوية.

وعليه، فإن جهود الخدمة الاجتماعية في هذا الإطار تتمثل في إنشاء مراكز متخصصة تعني بشؤون ومشكلات الأسر يقوم عليها قانونيين وإداريين وتربويين واجتماعيين قصد تبادل الأفكار معهم، وطرح القضايا التي تحتاج إلى حلول.

2- بعض المداخل المهنية لمواجهة العنف الأسري:

يجب أن تنصرف جهود الوقاية إلى الجمهور الأكثر استهدافاً لممارسة العنف في المقام الأول (الشباب الأصغر سناً، والأقل تعليماً، ومن لا يعمل بشكل منتظم من المقيمين بالأحياء العشوائية)¹، ومن هذه الجهود التدخل المهني (Professional Intervention)، الذي يشير إلى الأنشطة العلمية المنظمة التي يقوم بها الأخصائي الاجتماعي، والتي تتضمن الفهم الواعي للعميل كشخص في موقف اجتماعي بهدف الوصول إلى التغيير المطلوب في سلوكه وفي المواقف الاجتماعية المحيطة به بصورة متكاملة²، وهي خطوات إجرائية مخططة يقوم بها الأخصائي الاجتماعي مع العملاء لمساعدتهم على حل مشكلاتهم باستخدام أساليب مهنية ترتبط بالمشكلة وأهداف وإمكانات المؤسسة، وأن الأهداف الرئيسة للتدخل الاجتماعي (social Intervention) ترتبط بإحداث التغيير في كل من النسق الشخصي والنسق المجتمعي، وذلك لأن التغيير في جانب واحد فقط، لن يحدث العائد ذات التأثير المطلوب³.

ويشكل الأخصائيون الاجتماعيون القوى المهنية للخدمة الاجتماعية، وهم المسئولين عن القيام بأنشطتها المهنية، ولهذا وضعت مداخل مختلفة للاستفادة من هذه القوى المهنية ارتكزت على تحديد أدوارها والأنشطة المهنية في مجالات الممارسة للخدمة الاجتماعية.

ويرى باركر (Barker) أن التدخل المهني يكون مباشر وموجه بالمعرفة العلمية والقيم والذي يعتمد على أساليب ومهارات لتحقيق أهداف محددة⁴، فالتدخل المهني يعني الانتقال من مرحلة تحديد المشكلة إلى

¹ - طريف شوقي محمد فرج، العنف في المجتمع المصري، أساليب المواجهة والوقاية (رؤية نفسية)، بحث مقدم للمؤتمر السنوي الأول لكلية الآداب جامعة القاهرة "العلوم الاجتماعية والتنمية في مصر"، 11- 12 أبريل 2006، ص 31.

² - Johnson. L, Social work practice, 4th Ed, allyn and bacon Inc, London, 1992, p 97.

³ - Loewenberg. F. M, Fundamentals of Social intervention, Second Edition, N.Y. Columbia University Press, 1983, p 24.

⁴ - Barker. R, The social work dictionary, 3th Ed, DC: National association of social workers, Washington, 1995, p 283.

مرحلة حل المشكلة، وذلك من خلال معرفة أبعاد المشكلة وتحديد ما يجب عمله لمواجهتها، ولهذا سوف نوضح بعض المداخل التي يمكن من خلالها مواجهة مشكلة العنف الأسري وهي:

1-1- المدخل الأخلاقي الأسري:

يرى هذا المدخل أنه يجب النظر إلى جرائم العنف التي يرتكبها الآباء ضد الأبناء بعين الاعتبار، نظراً للعلاقة الحميمة التي يفترض تواجدتها بين الجاني والمجني عليه، وأهمية وجود نص تشريعي بإساءة الحق في التأديب وعدم الاعتماد على القواعد العامة التي تعاقب العدوان على سلامة بدن الغير مثل الضرب والجرح المفضي إلى عاهة والضرب أو الجرح المفضي إلى موت.¹

ويستهدف هذا المدخل العمل على إبعاد آفة العوامل التي تؤدي على حدوث مشكلة العنف الأسري، والاستخدام السيئ للسلطة داخل الأسرة. وقد بينت الدراسات أن التهديد بالعقاب قد لا يكون هو الأسلوب المناسب لعلاج مشكلة العنف.

2-2- المدخل الطبي والتثقيف الصحي العام:

ينظر هذا المدخل إلى من يمارس العنف باعتباره مريض قابل للشفاء وبالتالي يحتاج إلى تقديم المعلومات المناسبة بشأن المخاطر التي يمكن أن تترتب على ممارسة العنف، لذلك يشمل هذا المدخل على الكشف المبكر على الزوجين قبل الزواج، للتعرف على مضار العنف لذلك يكون البرنامج محتوياً على معلومات عن الأسباب التي تؤدي إلى العنف.²

3-2- مدخل المعلومات، الدافعية والسلوك:

وهو يتشابه مع المدخل السابق لأنه يركز بصفة أساسية على أساليب الوقاية من المشكلات الأسرية، وقد أستخدم هذا النموذج في مواجهة مشكلة الايدز، إلا أنه يمكن تطبيقه لحل النزاعات الأسرية، والمعلومات تكون عن كيفية مواجهة المشكلات الأسرية وخاصة العنف المنزلي، والدافعية الموجودة لدى أطراف المشكلة، ومهارة السلوك الفعال لأداء أعمال من شأنها حل مشكلة العنف. ويطبق هذا النموذج من خلال قياس الدافعية لدى الزوجين (مقياس الاتجاه، مقياس إدراك المخاطر، مقياس القصد السلوكي).³

4-2- مدخل الحملات الإعلامية المجتمعية لمكافحة العنف الأسري:

يعتمد على الإعلام باعتباره يؤثر تأثير كبير على المجتمع، والذي يحركه للمشاركة في هذه الحملة الإعلامية من خلال الجمعيات الأهلية، والمشاركة المجتمعية التي تستهدف الأخيار بإفادة الناس عن خطورة العنف الأسري، والتفسير بإيضاح ما يصعب فهمه على المستوى العام وقد يكون ذلك متصلاً

¹- رشاد أحمد عبد اللطيف، مرجع سابق، ص 13.

²- المرجع نفسه، ص 13.

³- المرجع نفسه، ص ص 13-14.

بأنواع العنف ومضاره، بالإضافة إلى التوجيه والإرشاد بناء على مخاطبة العقل وليس المشاعر فقط، والتعليم بإنشاء مراكز لكي تواجه المشكلات التي تتعرض لها الأسرة وكيفية القيام بالرعاية الوالدية، والتثقيف من خلال توزيع مطبوعات أو كتيبات وعمل لافئات الشوارع تحذر من مشكلات العنف الأسري.¹

2-5- المدخل الاجتماعي الثقافي:

يركز هذا المدخل على الأوضاع الاجتماعية المحيطة بالممارس للعنف، وإلى طبيعة البيئة المحيطة به أو المجتمع ككل، كما ينظر إلى نوعية الخلل في الأجهزة والمؤسسات، ومحو اهتمامه أنه ينظر إلى الشخص الذي يمارس العنف على أنه يمارس سلوكاً منحرفاً، وأن هذا الانحراف يأتي من مصادر متعددة قد تكون الشخص نفسه، طبيعة السلوك، نظرة المجتمع لهذا السلوك باعتبار أن السلوك يختلف من ثقافة إلى أخرى، أو ثقافة فرعية إلى ثقافة فرعية أخرى، كما ينبه هذا المدخل إلى ضرورة الأخذ في الاعتبار العوامل غير المرئية أو الظاهرة التي تحيط بالعوامل الاجتماعية والثقافية.²

كما يركز هذا المدخل على بعض العوامل باعتبارها قد تكون ذات أهمية عند مواجهة العنف منها مشكلة الفقر، والبطالة، وسوء المعاملة، وانخفاض الوازع الديني، وضعف أجهزة الضبط، وهو في ذلك لا يعطي العوامل الشخصية الجانب الهام في مشكلة العنف كما هو الحال في المدخل النفسي الاجتماعي والذي يشمل المشكلات الأسرية وغياب الرقابة والتوجيه من جانب الوالدين، ولهذا يركز المدخل الاجتماعي الثقافي على السلوك غير مرغوب فيه من جانب المجتمع.

3- دور الأخصائي الاجتماعي في علاج مشكلة العنف الأسري:

يعتبر الأخصائي الاجتماعي وسيطاً (Mediator) أسرياً مساهماً في الحد من المشكلات الأسرية، ومعالجاً لها من خلال حلول يستقيها من أهداف وموجهات الخدمة الاجتماعية، وهذا الوسيط يتسم بالحيادية، بهدف مشاركة الأسرة فيما يعينها على التخلص من الظواهر السلوكية غير السوية التي تسود فيها.

ومن خلال عملية التوسط (Mediation) يتجاوز الأخصائي الاجتماعي عملية تطبيق المهارات والأساليب إلى عملية الفهم المتكامل والشامل للهدف والتأثير الذي يمكن أن يحدثه التدخل المهني، فهو هنا بمثابة وسيط اجتماعي يتدخل مستفيداً من مهنيته وإلمامه المعرفي وخبراته ومؤهلاته، وينتقل من عملية التطبيق إلى التعامل مع اعتبارات عميقة، تسند الفرضيات الداعمة إلى عمليات التدخل المهني،

¹ المرجع نفسه، ص 16.

² المرجع نفسه، ص 16-17.

التي تتطلبها مهنة الخدمة الاجتماعية¹، والتي لا يمكن أن يكون تدخلها قوياً، ما لم تتكامل طرق الخدمة الاجتماعية الثلاث: خدمة الفرد وخدمة الجماعة وتنظيم المجتمع.

إن الاخصائي الاجتماعي يعمل على تشخيص المشكلات الأسرية، ويضع لها الحلول المناسبة المبنية على حقائق من الواقع المعاش على اعتبار أن أسباب تلك المشكلات غالباً ما تندرج تحت العوامل الاقتصادية والاجتماعية أو الفردية والنفسية، وذلك بهدف توفير الدعم والرعاية الاجتماعية المتكاملة للأسرة.

ويمكن أن نوجز دور الأخصائي الاجتماعي في معالجة حالات العنف الأسري من خلال النقاط الآتية:

3-1- على مستوى الفرد (العميل):

يمثل العميل الكيان الذي يتعامل معه الأخصائي الاجتماعي لتوصيل الخدمة وتقديم المساعدة المهنية، وبناءً على نظرية الأنساق العامة فإن العميل قد يكون فرداً أو أسرة أو جماعة أو مؤسسة أو حياً أو مجتمعاً كبيراً، وتتضمن تقسيمات أنساق العميل كل من المستوى الأصغر والمستوى الأوسط والمستوى الأشمل (الأعم)، حيث يتضمن كل مستوى خصائص معينة وعلاقات مختلفة وأنماط محددة لتفاعلاته مع الأنساق الأخرى، ويضم المستوى الأصغر لنسق العميل الفرد والأسرة².

وفي عملية التدخل العلاجي لا تحل أنشطة الأخصائي الاجتماعي محل أنشطة العميل، فاشتراك الاثنين معاً في أنشطة التدخل يمكنهما من تحقيق حل أكثر فعالية وتأثيراً مما لو كان أي منهما بمفرده، وأنشطة التدخل العلاجي الخاصة بالأخصائي الاجتماعي تتمثل في تقديم المساعدة العملية، والمعلومات والنصيحة والتوجيه، والتوضيح، والمساندة العاطفية... الخ، وهنا يجب أن يركز نموذج العلاج الأسري في خدمة الفرد على اتجاه النظم الذي تتلاءم أساليبه تتلاءم بشكل أكبر مع معالجة العنف الأسري كمشكلة تنتج عن الاتصالات السلبية والتفاعلات المضطربة والتوازن غير السوي في النسق الأسري.

وهناك ثلاثة أنواع من المساعدات العملية التي يقوم بها الأخصائي الاجتماعي، وهي خدمات واقعية ولكنها ليست مادية مثل برامج التدريب على العمل والإلحاق به، والخدمات الطبية، وأشياء غير قابلة للتحويل وهي نوعيات من البضائع يجب أن تستخدم بالشكل الذي سمت به مثل الطعام والأثاث، وأشياء قابلة للتحويل وهي توفر مساحة واسعة للاختيار أمام العميل حيث يمكن تغييرها أو استبدالها بأي شيء آخر يحتاجه العميل أو يرغب فيه، وتعتبر النقود أكثر الأشياء قابلية للتحويل حيث يستطيع العميل استبدالها بأي شيء آخر يريده دون أية معوقات.

¹ Flynn. D, The Social Worker as Family Mediator: Balancing Power in Cases Involving Family Violence, Australian Journal of Social Work, (2005), 58 (4), p p 407- 418.

² حسين سلجان وآخرون، الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية مع الفرد والأسرة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، دون سنة، ص 104.

كما تعتبر (طبيعة المشكلة) أحد المحكات لاستخدام المساعدة العملية، في حين يعتبر (نوع المساعدة) التي يحتاجها العميل محك آخر، فالأخصائي الاجتماعي لا يستطيع إجبار العميل على قبول المساعدة العملية حتى لو كانت من أفضل الأنواع، إذا كان العميل لا يريد، فمثلاً قد يحاول الأخصائي مساعدة العميلة على الالتحاق بعمل لتوفر دخلاً للأسرة حتى يشفى زوجها من مرضه لكن هذه المساعدة تتعارض مع ثقافة الأسرة فلا يستطيع الأخصائي إجبار العميلة على قبول هذه المساعدة.

والأخصائي الاجتماعي ليس ملزماً بأن يفعل كل شيء يطلبه العميل، فهو مسؤول أمام العميل وكذلك أمام المؤسسة عما يفعله وليس عن الاستجابة لطلبات العميل، ولا يجب أن يفرض على العميل خدمة لم يطلبها أو لم يوافق عليها. والمساعدة العملية لن تحل كل مشكلة حتى لو كان العميل لا يطلب غيرها، فقد يشير تحليل المشكلة إلى ضرورة الحصول على خدمات أخرى.

ولعل المشكلة التي تواجه معظم الأشخاص اليوم هي افتقارهم إلى إرشادات واضحة ومحددة لما يتوقع منهم، والفرق بين المعلومات والنصيحة والتوجيه، قد لا يكون واضحاً، فالمعلومات ما يقدمه الأخصائي من أدوات لصنع القرار دون أي تأثير في نتائج صنع القرار، والنصيحة عبارة عن معلومات بالإضافة إلى تأثير في صنع القرار، أما التوجيه يتضمن أن القرار قد صنع بالفعل بواسطة الأخصائي أو شخص آخر غيره، لاعتقاده أن العميل غير قادر على صنع القرار الصحيح.

ويهدف التدخل المهني القائم على اتجاه النظم لمواجهة مشكلة العنف الأسري إلى إحداث تغيير في المحتويات المعرفية للفرد مما يقود إلى إحداث تغييرات في أنماط السلوك والانفعالات المؤدية للعنف الأسري من خلال إحداث تغيير في البناء المنظم للأسرة والعلاقات بداخلها.

3-2- على مستوى الجماعة (الأسرة):

يعتمد الأخصائي الاجتماعي في عمله مع حالات العنف الأسري على إطار نظري يتضمن العديد من النظريات العلمية كنظرية الدور، ونظرية الأزمات، والنظرية النفسية الاجتماعية.. الخ، التي تركز على فهم العملاء ومشكلاتهم في إطار الأنساق البيئية والاجتماعية التي تؤثر على سلوكهم وردود أفعالهم نحوها والتأثير المتبادل فيما بينهم، وتوفير الأساليب اللازمة للتعامل معها وعلاج سوء الأداء الاجتماعي والنفسي وجوانب العجز في المنظومة الأسرية التي تسببت في ظهور العنف الأسري.

وتدخل الأخصائي الاجتماعي مع الأسرة بهدف إلى تغيير بعض الجوانب في نسق الأسرة التي تؤثر في قدرتها على تنظيم وإدارة شؤونها وتأدية مهامها كوحدة اجتماعية وكأفراد، وتغيير منظومات التفاعل والاتصال داخلها ومساعدة أفرادها على تغيير أساليب وأنماط التفكير كأفراد وكمجموعة واحدة، ويتطلب هذا النوع من التدخل أن يملك الأخصائي الاجتماعي قاعدة عريضة من المهارات للتعامل مع المشكلات الأسرية والتي ترتبط في معظم الأحيان بمجموعة مختلفة من الأنساق الخارجية.¹

¹ - المرجع نفسه، ص 282.

وبممارسة المعالج الأسري دوره مع حالات العنف من خلال مراحل ثلاثة، ففي المرحلة الأولى يركز على فهم النسق الأسري وبناء العلاقة المهنية مع أفراد وفتح قنوات الاتصال بينه وبين الأنساق الأسرية الفرعية، بينما في المرحلة الثانية وهي جوهر التفاعل بين المعالج والأسرة فسوف يكون التركيز على العوامل التي تؤدي لممارسة العنف بالأسرة ومدى مساهمة الأفراد في ذلك وموقف الوالدين والأضرار المترتبة على هذا، بينما في المرحلة الثالثة والأخيرة يتم تطبيق خطة العلاج التي اتفق عليها المعالج مع الأسرة لتقليل المواقف التي تؤدي إلى الإحباط أو الصراع أو التوتر أو ممارسة العنف اللفظي أو السلوكي بين أي من أنساق الأسرة.¹

وعليه فإن نموذج العلاج الأسري يعمل على تغيير أداء الأسرة لوظائفها المضطربة، من خلال استراتيجية بناء الاتصالات الأسرية، وتوضيح المعايير والحدود الأسرية وتغيير التفاعلات المشجعة للعنف، وإعادة التوازن الأسري في ضوء منع أو تقليل آثار التغيرات الأسرية التي تدفع الأفراد إلى ممارسة العنف فيما بينهم.

ويجب أن يدرك الأخصائي الاجتماعي أن المساعدة العملية أياً كان نوعها مجرد وسيلة وليست غاية في حد ذاتها، ذلك أن إمداد الأسرة المعوزة بالمال أو غيره من المساعدات المادية يعتبر خدمة حيوية، ولكن لا يعتبر هدفاً من أهداف التدخل العلاجي، حتى لو كانت هذه المساعدة مطلوبة، كما يجب التعرف على سلوكيات أفراد الأسرة ورغباتهم وحاجاتهم الأساسية وطموحاتهم في الحياة، وتوفير الفرص المتعددة لأفرادها بما يعزز من ثقتهم في استغلال تلك الفرص، كفتح الباب أمام مشاركتهم الاجتماعية، وطرح أفكارهم والتعبير عن مشاعرهم.

ولابد من تأهيل أفراد الأسرة بالدرجة التي تمكنهم من ترتيب أوضاع بيتهم من جديد عبر تغيير اجتماعي أسري وبناء لعلاقات، وفق مفهوم جديد تتحد فيه الإرادة والعزيمة، وتزايد فيها أهمية التفاعل فيما بين أفراد الأسرة، وتنفيذ برامج معينة تخدم صغار السن، من حيث تربيتهم وإعدادهم وتوعيتهم عما يفقدونه من أبوة أو أمومة بسبب طلاق والديهم أو اختلافهما، والعمل على وضع الخطط والبرامج التي تعزز ما يعرف بالتوازن الأسري.

كما يجب إتباع أسلوب خدمة الفرد في الأسرة المتمثل في الدراسة والتشخيص ثم العلاج، وتفعيل الدور المؤثر من قبل الأخصائي الاجتماعي تجاه برامج وخطط تنظيم الأسرة، بما يبعث على التفاعل ويستثمر الإمكانيات والطاقت لصالح خدمة الأسرة وذلك من خلال توحيد جهوده مع القيادات المحلية التي تمثل بواعث مؤثرة، وموارد بشرية متكاملة في عمليات التوجيه والإرشاد والتربية الأسرية.

¹ عبد الناصر عوض أحمد، العلاقة بين ممارسة العلاج الأسري مع الطلاب المضطربين سلوكياً لتنمية قدراتهم الابتكارية، رسالة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، مصر، 1989، ص 77.

وعلى الأخصائي الاجتماعي تعزيز مفهوم التكامل الأسري بين أفراد الأسرة في كافة أدوارهم ومسؤولياتهم وواجباتهم تجاه بعضهم البعض، ويقوم ذلك إلى تحقيق الوفاق والاستقرار والوحدة والترابط للأسرة بالشكل الذي يعينها على تلبية متطلبات أفرادها الأساسية وتأدية وظائفها الهامة والحيوية. ومن هنا يأتي اهتمام الأخصائي الاجتماعي بالتكامل الأسري من حيث التعامل مع مقوماته المختلفة والتي تشمل المقوم البنائي الذي يستفيد منه الأخصائي الاجتماعي في الحفاظ على كيان الأسرة وبناء أطرافها الزوج والزوجة والأبناء.

ومن جهة أخرى، يجب مساعدة الأسرة على فهم طبيعة المرض النفسي أو العقلي وكيفية التعامل مع المرضى النفسيين والعقليين، وإقناعهم بأهمية العلاج وأن المرض النفسي أو العقلي مثله مثل المرض العضوي لا بد من علاجه أو دخول المستشفى إذا لزم الأمر، وحل المشاكل التي تعترض أسرة المريض خلال تواجده بالمستشفى أو خلال فترة التردد على العيادة النفسية والاستعانة بالمؤسسات الأخرى في المجتمع لتقديم الخدمات لأسرة المريض، وتكوين علاقة مهنية مع الأسرة ومساعدتها على تقبل المريض وتهيئتها لاستقبال المريض بعد خروجه من المستشفى، والعمل على توعية الأسرة للوقاية من الأمراض النفسية والعقلية وضرورة العلاج المبكر عند ظهور أي مرض من أعراض المرض النفسي والعقلي.

عاشراً- بعض الحلول المقترحة لتفعيل دور الخدمة الاجتماعية في الحد من ظاهرة العنف الأسري:
1- تفعيل الدور الوقائي للخدمة الاجتماعية في توعية المجتمع بكيفية مواجهة العنف الأسري بمختلف أشكاله.

2- تكوين اخصائيين اجتماعيين في المجال الأسري قادرين على التعامل مع ممارسي العنف الأسري، وتدريبهم على كيفية اجراء بحوث ودراسات متخصصة معهم.

3- تنمية الجوانب المعرفية للأخصائي الاجتماعي حول المستويات والمداخل المهنية لمواجهة العنف الأسري، وتنمية قدرته في تطبيق مهارة التوجيه لنسق الأسرة بما يحقق العلاج والوقاية من مشكلة العنف الممارس داخلها، ومساعدة أفرادها على تغيير المفاهيم الخاطئة التي قد تكون سبباً في ظهور العنف الأسري.

4- تفعيل التعاون المشترك بين فئات المجتمع والأخصائيين الاجتماعيين للحد من ظاهرة العنف الأسري، من خلال عقد ندوات وحلقات دراسية للتعامل مع ضحايا العنف الأسري خاصة الأطفال، وفق آليات محددة كالاستعانة بمركز الدراسات والاستشارات التي يمكن أن توفر حلولاً اجتماعية لهذه الظاهرة.

5- انشاء مراكز ومؤسسات خاصة بضحايا العنف الأسري، وتوعية أفراد المجتمع بالآثار السلبية لهذه الظاهرة، وإدراج مشكلة العنف الأسري في المناهج التعليمية.

6-إجراء المزيد من البحوث والدراسات العلمية المعمقة لدراسة ظاهرة العنف الأسري، يقوم عليها أخصائيين اجتماعيين، وعلماء الاجتماع وعلماء النفس لهم معرفة لازمة وكافية في التعامل مع هذه الظاهرة.

خاتمة:

في الأخير، يمكننا القول إن للخدمة الاجتماعية دور كبير في الحد من ظاهرة العنف الأسري، من خلال توفير خدمات الرعاية الصحية، والنفسية، والاجتماعية لضحايا العنف عبر أنجع البرامج العلاجية، والتأهيلية، ومن خلال أخصائيين اجتماعيين ونفسيين متمرسين في العمل، لرصد مظاهر العنف الأسري، والعمل على تحليلها والتعامل معها علمياً وفق النظريات التربوية والأسرية والاجتماعية، وإطلاق مشروعات خيرية لتوفير مختلف الخدمات المادية والمعنوية للأسر ذوي الاحتياجات الخاصة، والتي يمكن أن تكون مصدراً للعنف الأسري.